المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية

(٢-٢)

محسن خصروف

لقد كان موقف المعسكر الاشتراكي من الحكومات العسكرية أو شبه العسكرية في العالم الثالث يرتكز في الأساس على طبيعة السياسة الخارجية لتلك الحكومات، وبمعنى أوضح موقفها من الغرب الرأسمالي من جهة ومن المعسكر الاشتراكي من جهة أخرى.

أما ما يتصل بالسياسات الداخلية فقد تغاضى المعسكر الاشتراكي عن كثير من الممارسات الديكتاتورية التي بلغت حد الإجرام لكثير من الأنظمة العسكرية في مجتمعات العالم الثالث حيث لم تعل تلك الأنظمة من شأن الديمقراطية، كما هو مفترض نظرياً، بل فرضت في الغالب، تنظيماً سياسياً واحداً، وعملت بكل قدراتها على تأطير مختلف القوى الاجتماعية والسياسية ضمن ذلك التنظيم، الأمر الذي أدى بداهة إلى مصادرة حريات قوى اجتماعية مختلفة بما فيها تلك القوى التي تقف مع العسكريين ضمن الخندق المعادي للاستعمار على مستوى السياسة الخارجية، والتي تسعى إلى تحقيق العدل الاجتماعي على مستوى السياسة الداخلية وذلك من خلال إعادة توزيع الثروة الوطنية(التنظيمات اليسارية في مصر على سبيل المثال) وهو اتجاه غالباً ما تبناه العسكريون الذين صنفوا ضمن الاتجاه التقدمي في العالم الثالث.

لقد كان الاتحاد السوفيتي – على سبيل المثال – يدعم أنظمة سياسية – عسكرية في كثير من مجتمعات العالم الثالث. وهو يعلم علم اليقين أن العشرات، بل المئات من الوطنيين الديمقراطيين ،بل والشيوعيين ،يقبعون في سجون تلك الأنظمة ويتعرضون لأشكال مختلفة من التعذيب، وأن تلك الأنظمة قد وقفت حائلاً دون تطور الصراع الاجتماعي الديمقراطي السلمي الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تغيرات تحقق العدل الاجتماعي الذي غالباً ما تبناه العسكريون ضمن شعاراتهم.

ولا يعني هذا مرة أخرى أنني أقلل من أهمية التغيرات – الاجتماعية التي أحدثتها التدخلات العسكرية ذات الطابع الوطني – التقدمي – فقد قضى على الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم في مصر،على سبيل المثال، كما تحقق قدر من العدل الاجتماعي من خلال الإصلاح الزراعي ومصادرة المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبرى التي كان يحتكر ملكيتها الأجانب ومُنح العمال والفلاحون والمرأة حقوقاً سياسية واجتماعية لم تكن لتحلم لهم في ظل النظام الملكي الإقطاعي ، وتم تمصير الثروات الوطنية، وتأميم « القناة » وغير ذلك من الإنجازات التي كانت تمثل أساساً صالحاً لتغيرات لاحقة كان يمكن أن تصبح جذرية. كما تمكنت الثورة ليمنية التي فجرها تنظيم الضباط الأحرار من القضاء على النظام الملكي المغرق في التخلف وحملت أهدافها الستة مرتكزات مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وشيوع ومجانية العلم والثقافة والتنمية وعير ذلك من المبادئ الإنسانية الجميلة،كما سنبين لاحقا.

إن ما أعنيه هنا هو أن قيادة القوى التقدمية في العالم، وأعني المنظومة الاشتراكية ، قد دعمت أنظمة كانت تغتال القوى التقدمية الديمقراطية في مجتمعاتها ،أي مجتمعات العالم الثالث ،الأمر الذي أفرز نتائج سلبية على الاتجاه التصاعدي لتلك القوى، خاصة وأن قوى الثورة المضادة قد ظلت كامنة بل وتمكنت في الغالب من اختراق أجهزة النظم السياسية ذات الطابع التقدمي لتتمكن منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من العودة المظفرة إلى قمة الحكم ولتكشف بدورها من ملاحقة واضطهاد القوى الاجتماعية التقدمية الديمقراطية التي تطمح إلى تغييرات اجتماعية جوهرية في المجتمع تحقق العدل الاجتماعي.

ويصبح من الواضح، بالنسبة للباحث، أن مواقف قوى الاستقطاب الدولي من التدخلات العسكرية في العالم الثالث لم تكن محكومة بالظروف الذاتية والموضوعية التي حدثت فيها تلك التدخلات بالقدر الذي طغت فيه « المصالح « على تلك المواقف من الظاهرة العسكرية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق الكبير بين جمال عبد الناصر المصري العربي الهوى الذي انحاز للفقراء في مصر، والجنرال « بينوشيه» عميل المخابرات المركزية الأمريكية الذي أنقلب على الحكومة الدستورية الديمقراطية المنتخبة، واغتصب السلطة في تشيلي ليحمي مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية، وبالتالي الفارق الكبير بين الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية التي قدمت الدعم المادي والمعنوي لمجتمعات العالم الثالث ، وبين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الرأسمالي التي كانت وما تزال تنهب ثروات المجتمعات النامية وتكرس لبقائها تابعة ومتخلفة.

ذلك هو الموقف الرسمي (النظري والعملي) للقوى الدولية من الظاهرة العسكرية في العالم الثالث وقد حرصت أن يكون مدخلاً لتناول دور المؤسسة العسكرية في ظل الدولة المدنية الحديثة من خلال إطار أوسع أطلق عليه مصطلح»العلاقات المدنية العسكرية.

العلاقات المدنية – العسكرية

أتجه بعض الباحثين ، كما سنبين لاحقاً إلى القول بأن العلاقات المدنية العسكريةCivilian – Military) Relations)هي إطار أوسع يمكن من خلاله فهم الظاهرة العسكرية بصورة أكثر موضوعية ، ذلك أن طبيعة تلك العلاقات لا بد وأن تفصح عن الظروف التي يتحدد في ضوئها حجم ونوع وعوامل التدخل العسكري في الشئون السياسية سيما وأنها – العلاقات المد نية – العسكرية المحدد الرئيسي – وفق هذا الاتجاه – لدور كل من المؤسسة المدنية والمؤسسة العسكرية.

وبناءً على ما سبق فقد تم تناول العلاقات المدنية العسكرية من اتجاهين مختلفين ولكنهما متداخلان:

الأول : نماذج السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

الثاني: نماذج التدخل العسكري في الشئون السياسية.

أولاً: نماذج السيطرة المدنية:

خبرت المجتمعات الإنسانية – وفق بعض الآراء – منذ عصر الإقطاع والسيطرة الكنسية في أوروبا وحتى العصر الراهن ثلاثة نماذج للسيطرة المدنية هي)١٦: (

١- الأنموذج التقليديThe Traditional Model

٢- الأنموذج الليبراليThe Liberal Model

٣- الأنمـــوذج ألـتـدخـلـي أو الاخـتـراقـيThe Penetration Model

أ- الأنموذج التقليدي :

ظهر هذا الأنموذج خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عندما كانت الطبقة الأرستقراطية هي الطبقة السائدة في أوروبا كما كانت الارستقراطية بشقيها المدني والعسكري تعيش تحت سقف واحد قوامه المصلحة المشتركة، وتدافع عن قيم متشابهة، وتقوي صلاتها بالروابط الأسرية وتوزع أبناءها ما بين الجيش والكنيسة، وتم تعزيز كل ذلك بأن جعلت قيادات الجيش بمستوياتها المختلفة مغلقة على أبناء الارستقراطية الذين هم مدنيون ارستقراطيون أولاً وعسكريون ثانيا ، الأمر الذي جعل خلافات أبناء تلك الطبقة خلافات ثانوية ونادرة يسهل حلها في إطار الخط العام المحدد للدفاع عن المصالح الإقطاعية الكنسية.

وقد ساد هذا الأنموذج في الملكيات) Monarchies) الأوروبية وأصبح من الصعب تطبيقه الآن بسبب تباين الانتماءات الاجتماعية واختلاف خبرات، وتدريبات واهتمامات العسكريين في الوقت الحاضر، وكذلك بفعل حرص العسكريين على حماية اهتماماتهم في مواجهة الاهتمامات المدنية.

ب- الأنموذج الليبرالي :-

يعتمد هذا الأنموذج، الذي ظهر في البلدان الرأسمالية، على تحديد الفروق في المهام المحددة سلفاً لكل من المدنيين والعسكريين، استناداً إلى الفروق في الخبرات التي تهيئ كلا منهما لأداء عمله. فقد تم في ضوء ذلك تحديد مهام المدنيين، وتمثلت تلك المهام في تولي المناصب الحكومية، معينين ومنتخبين، وأوكل إليهم تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية وتطبيق القوانين، والتحكم في الصراعات أو الاختلافات التي قد تنشأ بين ذوي التخصصات المختلفة.

أما العسكريون فقد انحصرت مهامهم في التدريب على استخدام أدوات القوة والدفاع عن الوطن وسيادته والمجتمع ومصالحه الحيوية، والنظام السياسي القائم على الشرعية الدستورية، وحماية الأمن القومي، داخلياً وخارجياً، وتقديم النصائح اللازمة للسلطات المدنية في كل ما يتصل بشئون الدفاع، وتقبل توجيهات السلطات المدنية في حالة اختلاف وجهات النظر، الأمر الذي يجعل السلطات المدنية في النظم السياسية الليبرالية تمتلك الإمكانيات المطلقة التي تحول دون اشتغال العسكريين بالسياسة خاصة وأن هناك أساساً آخر مقابل في هذا الأنموذج وهو التزام المدنيين باحترام شرف الجندية، واحترام العسكريين وتقدير خبراتهم وعدم التطرف السياسي، وخاصة في التصريحات السياسية التي تتعلق بالأمور العسكرية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية العسكرية الصرفة مثل: الترقيات، والامتيازات الخاصة بالقوات المسلحة وكذلك عدم توجيه القوات المسلحة في مهام تتعلق بالصراعات السياسية الداخلية، وكلها أمور تعزز توطيد الروابط العسكرية– المدنية – وتعزز بالتالي سيطرة السلطة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة، وإعلاء مستوى الاحتراف العسكري الذي يعني أول ما يعني، إنكار أي دور سياسي عسكري مستقل)١٧. (

ج– الأنموذج التدخلي ، أوالاختراقي:–

يحظى الحكام المدنيون في هذا الأنموذج بولاء القوات المسلحة عن طريق تسييسها بواسطة المفوضين السياسيين الذين ينتشرون في الوحدات العسكرية، وتكون لهم الكلمة العليا في أمور كثيرة.

تتركز المناقشات في الندوات الفكرية والمحاضرات السياسية التي تقيمها الأكاديميات والمعاهد العسكرية، حول تشكيل معتقدات أفراد القوات المسلحة بهدف تواؤم أفكار المدنيين والعسكريين وذلك سعياً نحو القضاء على عناصر الصراع بين الطرفين.

إن جهوداً كبيرة تبذلها القيادات المدنية في النظم السياسي التي يتم فيها اختراق القوات المسلحة، تهدف في مجملها إلى إقناع العسكريين من خلال برامج التوعية السياسية المكثفة، بأهمية العمل السياسية الذي يقوم على الوعي والإقناع ، وفي هذا الشأن استشهد أحد المفكرين ()١٨ (بمقولة شهيرة للزعيم الصيني « ماوتسي تونغ « وردت في كلمته التي ألقاها في مؤتمر المفوضين السياسيين في وحدات عمال الصيانة في القوات الجوية الصينية، حيث وصف فيها العمل السياسي بأنه « روح صيانة الطائراتSOUL OF PLANE MAINTENANCE «)١٩(((

إن القوات المسلحة في النظم التدخلية تصبح جزءاً من بنية النظام السياسي لا تقتصر مهامها على العمل العسكري، بل تتولى مهاماً عديدة في تخصصات مختلفة، ويشير عدد من المفكرين الذين تناولوا هذا الأنموذج إلى أنه قد تم الأخذ به في النظم الشيوعية وكذلك في كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، كما طبقته بعض بلدان العالم الثالث مثل « تنزانيا « و» غينيا « و» وفيتنام « و» كوبا « واليمن بشطريه قبل تحقيق إعادة الوحدة اليمنية، حيث اعتمدت هذه النظم على نظام الحزب الواحد الذي احتكر أعضاؤه، في الغالب، السلطة بشقيها المدني والعسكري وكان يتم إلحاقهم بالقوات المسلحة بعد فترة طويلة من العمل في المنظمات الشبابية الحزبية)٢٠. (

وبالنظر إلى أن الأنموذج التقليدي لم تعد له أرضية في العصر الراهن فإن الباحث سيقتصر في تناوله لهذه النماذج على الأنموذجين الثاني والثالث.

فعلى مستوى الأنموذج الليبرالي فإن الأخذ به قد لا يتجاوز التنظير الذي يواجه هو الآخر بتناقضات المجتمعات التي هي المحك العملي لأية نظرية.

فالمؤسسة العسكرية الغربية ذاتها لم تكن في يوم من الأيام محايدة سياسياً رغم كل ما يقال عنها في هذا الشأن.

فلئن كان الانضمام إلى الأحزاب السياسية محرما دستورياً على العسكريين، فإن ذلك لا يعني أن عسكريي أوروبا الرأسمالية والولايات المتحدة الأمريكية محيّدون سياسياً بالفعل، ذلك أن طبيعة النظم الرأسمالية نفسها تفرض وجود علاقة عضوية بين العمل السياسي والعمل العسكري بفعل التوجهات الاستعمارية لتلك النظم منذ نشوئها، وترجمة تلك التوجهات إلى عمل عسكري مباشر تمثل في استعمار معظم شعوب العالم الثالث، الأمر الذي حتم أن يكون للعسكريين مواقف سياسية واضحة باعتبارهم الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات الاستعمارية للدول الرأسمالية في العالم الثالث.

لقد تداخل تأثير الدور السياسي العسكري مع كل من السياسة الداخلية والخارجية لحكومات البلدان الرأسمالية وإذا ما كان ذلك التأثير غير معلن أو غير ظاهر، فإنه قد طفا على سطح الحياة السياسية أكثر من مرة.

ففي بريطانيا أقام العسكريون حكماً عسكرياً في منتصف القرن السابع عشر، وأعلن الجنرال « أوليفر كروم ويل – أول جمهورية في تاريخ بريطانيا – كما أن خلافاً حاداً قد حدث بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى مباشرة حول منح « أيرلندا» حق الحكم الذاتي مما أوجد أزمة ثقة بين العسكريين والمدنيين وتكررت الخلافات بين الطرفين عام ١٩١٨ عندما وجه رئيس الحكومة البريطانية آنذاك (لويد جورج) الاتهام إلى العسكريين بأنهم يدبرون لإسقاط وزارته بهدف المجيء بحكومة أخرى تكون طوع إرادة العسكريين)٢١. (

وفي فرنسا يعد « نابليون بونابرت « بمفرده « ظاهرة عسكرية « تجاوز تأثيرها حدود فرنسا – كما هو معروف – كما أن العسكريين قد اسقطوا الحكومة المدنية والجمهورية الرابعة معاً وأتوا عام ١٩٥٨ بالجنرال « شارل ديجول» الذي كاد هو الآخر أن يذهب ضحية مؤامرة دبرها بعض قادة الجيش الفرنسي في الجزائر بسب الخلاف حول مستقبل الجزائر، ودخول أولئك القادة في حوار مع قيادات الثورة الجزائرية)٢٢. (

ما في الولايات المتحدة التي أضطر رئيسها « ترومان « إلى عزل قائد القوات الجوية الأمريكية في اليابان عام١٩٥١ م لأسباب سياسية، ذلك أن نفوذ المؤسسة العسكرية قد بلغ حداً جعل بعض المفكرين يطلق على المجتمع الأمريكي اسم « المجتمع العسكري « وأشار إلى أن قيادات المؤسسة العسكرية تسيطر على وظائف متعددة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العاملة في المجتمع الأمريكي، وأن تلك القيادات العسكرية تمارس ضغوطاً متنوعة على مخططي السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية، كما أن إعداداً متزايدة من الأمريكيين أصبحت لهم مصالح اقتصادية واجتماعية مع المؤسسة العسكرية في مجالات متعددة كالعقارات والتجارة والوظائف، وتزداد العلاقة اتساعاً أثناء الانتخابات وذلك بهدف شراء الأصوات الانتخابية ليس ذلك وحسب، بل امتدت المصالح المشتركة إلى مجالات خاصة جداً كالترفيه والتسلية، الأمر الذي يؤكد أن المؤسسة العسكرية الأمريكية هي أهم مؤسسة قومية في أمريكا، خاصة إذا ما علمنا أن٧٠ ٪ من البحوث العلمية تتم لحساب وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)٢٣ ((

وإذا كانت التدخلات العسكرية في الغرب الرأسمالي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تصل إلى الدرجة التي وصلت إليها في مجتمعات العالم الثالث، فإن ذلك راجع، كما يشير « جاك ووديز « إلى « قوة الرأسمالية وتثبيت دولتها في البلدان الرأسمالية الرئيسية مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين، إذ من الملاحظ أنه حيثما تكون الرأسمالية أضعف أو حيثما أخذ استقرار النظام بالتحطم حدث تدخل سيا.

المصلحة الوطنية العليا فوق الجميع!!

مصلح صالح المرهبي

●،، بعد أن وجدت خارطة طريق لخروج هذا البلد من الأزمة الساحقة التي مر بها الوطن على مدى أكثر من عام، والمتمثلة تلك الخارطة في المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي)٢٠١٤ (، والتي أنجز منها الشيء الكثير باتفاق الأطراف السياسية المتنازعة كإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة التي أسفرت عن انتخاب الأخ المشير/عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية كرئيس توافقي لجميع الفرقاء السياسيين لإدارة شؤون البلاد والعباد وإخراج اليمن من عنق الزجاجة، بالإضافة إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني وتشكيل اللجنة العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار والتي قامت بدورها ومهمتها بإزالة المظاهر المسلحة والمتاريس من العاصمة وبعض عواصم المحافظات وإخلاء الشوارع الرئيسية والفرعية من المسلحين العسكريين أو القبليين وإعادتهم إلى ثكناتهم ومعسكراتهم التي كانت قبل يناير٢٠١١ م، والجماعات القبلية إلى مناطقهم وقراهم، ولما من شأنه توفير الأجواء والمناخات الملائمة للمواطن ليعيش حياة آمنة ومستقرة بعيداً عن الخوف والقلق والتوتر الذي حصل خلال أشهر الأزمة وما شابها من انعكاس سلبي على المواطن اليمني بشكل خاص وعلى البلاد بشكل عام، فلا مجال أمام اليمنيين أحزاباً ومنظمات جماهيرية وكافة شرائح المجتمع سوى العمل معاً من أجل تحقيق المصلحة العليا للوطن وتغليبها على ما دونها من المصالح الذاتية والحزبية الضيقة، بعيداً عن المناكفات وتعكير الأجواء وإقلاق السكينة العامة للمواطنين والوقوف صفاً واحداً في وجه من يحاول المساس بأمن واستقرار ووحدة اليمن أو يسيء لهذا البلد سواء من قريب أو من بعيد لغرض العمالة أو الارتزاق على حساب هذا الوطن وكشفه على حقيقته وتعريته أمام الناس جميعاً ليعرفوا نواياه ومراميه وغاياته الدنيئة وأهدافه الخبيثة، ليكن عبرة لمن يعتبر، ويعلم أن الحق أحق ويجب اتباعه والباطل باطلاً ويجب اجتنابه ويدرك جيداً أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

ويجب أن يفهم من لا يفهم أن الوطن اليمني أصبح اليوم أمام إعصار تسونامي وأمواج متلاطمة تتقاذفه من جميع النواحي، خاصة ما هو حاصل الآن في شمال الشمال »صعدة« وما جاورها وأيضاً في الجنوب »الحراك« وما يقوم به تنظيم القاعدة الإرهابي من أعمال إرهابية ضد أبناء القوات المسلحة والأمن وقتل الجنود الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى أن قدرهم أنهم نشأوا وترعوعوا على تراب هذا الوطن الطاهر، وإيمانهم بأن الدفاع عن الوطن ومنجزاته ومكاسبه واجب مقدس ووطني، باعتبار أن اليمن ملك لجميع أبنائه دون استثناء ومن لا خير فيه لوطنه لا خير فيه لنفسه ولأسرته وللناس أجمعين.

لهذا فلا بد من التئام جميع اليمنيين حول طاولة الحوار الوطني الشامل والمسؤول والترفع عن كل الصغائر والمنغصات التي توسع من هوة الخلافات والانشقاقات والانزلاقات التي إذا حدثت لا سمح الله فإن عواقبها كارثية على الجميع ولا تستثني أحداً مهما كان لأن المعبد سيهدم على كل من بداخله لذا لا بد من أن يجتمع اليمنيون كلهم حول طاولة حوار واحدة تضم الحوثيين والحراكيين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشباب وكافة شرائح المجتمع لمناقشة كل القضايا العالقة ووضع الحلول الناجعة لها بعيداً عن المكايدة والاحتقان والكراهية والبغضاء وجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار بصدق ونية خالصة وقلوب صافية وتوحيد الرؤى والأفكار في ما يجمع ويلملم الصفوف ويجنب بلادنا التفرقة والتمزق والشتات والوصول بها إلى بر الأمان والسلام والوئام.

\ولأن مصلحة الوطن فوق الجميع فقد طالب أصحاب الفضيلة العلماء والمشائخ والموجهين التربويين أبناء الشعب اليمني كافة بضرورة الاصطفاف الوطني والتلاحم والوقوف إلى جانب القوات المسلحة والأمن في التصدي لعناصر الإرهاب والتخريب وقطاع الطرق ومجابهة وفضح مخططاتهم العدائية ضد الوطن والشعب والدين الإسلامي من خلال تحصين الشباب وكافة أبناء الشعب اليمني من الفكر المتطرف جاء ذلك في إطار فعاليات الحملة الوطنية الإرشادية التوعوية الثقافية الشاملة ضد الإرهاب التي تنفذها دائرة التوجيه المعنوي.

وطالما والمرحلة الراهنة حساسة واستثنائية فإن المهام والواجبات الماثلة أمام القوات المسلحة والأمن تتطلب اليقظة التامة والاستعداد الدائم للتصدي لكافة عناصر الإرهاب والتخريب أينما وجدوا وأينما كانوا وتخليص الوطن من شرورهم ومخططاتهم العدائية ضد الوطن ووحدته وأمنه واستقراره انطلاقاً من أن حماية الوطن واجب مقدس من الناحية الشرعية والقانونية وتوجب على الجميع في مثل هذه الظروف الوقوف بحزم وقوة إلى جانب أبطالنا أبناء القوات المسلحة والأمن البواسل ولما من شأنه القضاء على الإرهاب والخارجين على القانون والمخربين والحاقدين وقاطعي الطرق والمعتدين على أبراج الكهرباء ومفجري أنابيب النفط وتلقينهم الدروس البالغة والعبر والعظات بفعل الضربات القوية الموجعة للقوات المسلحة والأمن هذه المؤسسة البطلة حصن الوطن الحصين ودرعه الواقي التي تعتبر الصخرة التي تتحطم عليها كل الدسائس والمؤامرات التي تحاك ضد هذا الوطن وأبنائه ولن تسمح لأي من تلك العناصر الإرهابية والتخريبية بتنفيذ مشاريعها القذرة في بلد الإيمان والحكمة مهما بلغ بها السفه والغدر والخيانة والانتحار الأعمى الذي يقودها إلى الهلاك المحتوم.

برقيات

ناجي عبدالله الحرازي

إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

.. أحسنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي صنعاء عندما أعلنت (أواخر الشهر الماضي) عن رغبتها في تلقي طلبات الترشح لوظيفة «ملحق أو مستشار ثقافي» في عدد من الدول ، حيث تتواجد أعداد من المبتعثين للدراسات العليا في الخارج ..

وأحسنت مرة ثانية بإبلاغ كل من تشجعوا وتقدموا بطلب الترشح لشغل إحدى الوظائف المعلن عنها ، بأنها تلقت طلباتها وأنها ستتواصل معهم وفقا لما ستقرره اللجنة المكلفة بفرز الطلبات واختيار قائمة المرشحين الذين تنطبق عليهم الشروط المطلوبة ، وبالتالي إجراء الاختبار أو المقابلة معهم وفرز المرشحين طبقا لأدائهم خلال المقابلة وربما خلال الاختبار التحريري إذا تقرر ذلك في مرحلة ما

وبهذه الإجراءات المعلنة أو الشفافة إذا صح التعبير يكون الأخ الدكتور يحي الشعيبي قد التزم حرفيا بنص التصريح الذي كان قد أدلى به لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» يوم نشر الإعلان عندما أكد إن فتح باب التنافس يأتي تعزيزاً لمبدأ الشفافية في الأداء الإداري، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، وتعزيزاً لأداء الملحقيات الثقافية اليمنية في الدول التي تتواجد فيها بما يجعلها قادرة على القيام بدورها بشكل متميز وفعّال من خلال اختيار الكفاءات الإدارية المتميزة والكفؤه لتولي شغل منصب مستشار ثقافي في إحدى الملحقيات الشاغرة.

وهكذا سيكون الدكتور الشعيبي قد ضرب مثلا على رغبة حكومة الوفاق (الإنقاذ) في بدء صفحة جديدة من التعامل الشفاف مع قضية الواسطة والمحسوبية التي طالما تحدثنا عنها في وسائل إعلامنا ونحن نتساءل حول كيفية تعيين البعض أو تكليفهم بمهام في الخارج

إلى وزارة الخارجية

وبطبيعة الحال فإن ما فعله الدكتور الشعيبي سيدفعنا لطرح قضية أخرى مرتبطة بالتعيينات في بعض الوظائف التي شعر البعض منا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة غير متاحة لعامة اليمنيين بعدما باتت حكرا على سعداء الحظ أصحاب الوساطة والمحسوبية .

الحديث هنا عن التعيين في وزارة الخارجية وتحديدا في وظائف السلك الدبلوماسي ، حيث لاحظ المتابعون لما حدث ويحدث في الوزارة خلال الأعوام الماضية أن إعلانات الوزارة عن حاجتها لموظفين الجديد قد اختفت من وسائل إعلامنا بعدما إعتدنا عليها لسنوات طوال ، وأن التعيين في الوزارة لم يعد كما كان إما بالإحالة من وزارة الخدمة المدنية بحسب التخصص ، أو إلى اختبار تحريري ثم شفهي ، يتم على إثرهما إعلان أسماء من وقع عليهم الاختيار أو من تمكنوا من النجاح في الاختبارات المطلوبة ، وفقا لشروط التعيين وضوابطه القانونية .

بل أن الأمر أصبح مقتصرا على تمتع من يرغب في الإلتحاق بالعمل لدى وزارة الخارجية أو حتى بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية في الخارج ، بواسطة أو محسوبية أو تعليمات من جهة ما ، دون الحاجة للإلتزام بالضوابط القانونية .

فهل نتوقع من الأخ الدكتور أبو بكر القربي أن يفاجئ المتابعين لأخبار التعيينات في وزارة الخارجية بغلق الباب أمام الوساطة والمحسوبية والتعليمات التي لا علاقة لها بالنظام والقانون ، وبالإعلان عن الوظائف الشاغرة كما فعلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؟؟؟

× **وأخيرا** إلى أولئك الذين يصرون على على أعتبار القرارات التي أصدرها ومايزال يصدرها الرئيس عبدربه هادي منصور منذ توليه مهام رئاسة الجمهورية خلال الأيام الماضية – طبعا بناء على عرض من حكومة الوفاق والوزير المختص – والتي قضت بتكليف بعض كبار مسئولينا المدنيين أو العسكريين بمهام ما ونقل آخرين من مهام إلى أخرى ، تعني إقالة البعض واستبدالهم بآخرين ، وكأن هؤلاء المقالين قد أعفوا من مهامهم وباتوا بلا عمل لسبب أو لآخر ..

فنحن جميعا نعلم أن هذه القرارات ليست سوى إجراءات تقتضيها المصلحة العامة وفقا للتطورات التي شهدتها بلادنا خلال الفترة الماضية ، وليس من الحكمة اعتبارها قرارات تعسفية أو إنتقامية من هذا المسئول أو ذاك .

فالجميع في النهاية موظفون عموميون لدى الدولة وتواجدهم في مواقع ما ليس سوى تكليف ينتهي بقرار المسئوول الأعلى الذي يتخذ قراراته وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .

(تـــب)

حمادي الراجحي

ق عليه
رحمـة
لمناسبة
شـهير
أفكاره

راوغ وأب ..
واضـرب بلحـن القـول آفاق
الحجب ..
أطلق لزيفك حبسهُ ..
واشهر لصدقك سيفهُ ..
واكذب وتُب ..
واعلم بأنك لسـت قديس الزمان
..
ولست يوسف وسْطَ جُبْ ..

اكذب وتُب ..
ولا تخف ماض ..
فثمة ما يجُبْ ..
لا تخش شـيئاً حين تغسلُ قلبك
المكلومُ من آثار حُب ..
لا تنتحبْ .. أو تكتئبْ ..
واكذب وتُب ..
فأنت في زمن التماهي ..
حيث صـــار القط دب !!

إختطاف

محمد الصالحي

عقيد من الفرقه يخطف اثنين من عمال فندق برج دبي بالستين بسبب منعه من دخول الفندق بالسلاح امتثالاً لتوجيهات سابقة من الفرقة .. العقيد قدم فوق طقمين .. ولا يعرف مصير المختطفين

إرحـــمـــونـــا!

حسن عبدالوارث

اللي ينشر صورة ابنه علشان يمرعوه الناس ... واللـي يحكي قصة حياته اللي لا فيها قصة ولا حياة ... واللي يروي لك نكتة تحتاج الى مذكرة تفسـيرية ... واللي ناشـر صورة ماكان ممكن ينشرها لو كان عارف أن بنته با تشوفها ... واللي مضيع وقته ووقتك ـــووقت ابليس حتى ـــ في خبابير فاضية أسرك من حشوش النسوان أيام علي بك الكبير !!

ياناس ارحمونا ... كرهنا هـذا الاختراع الجبار من وراء رؤوسكم ... شوفوا الناس في البلاد الثانية كيف وليش يسـتخدموه ؟! ... يعني ما يقعش نكون مطحونين بين عالم حقيقـي حقير ، وعالم افتراضي فقير !!

معليش ، سـامحونا اذا كنت قليت أدبي عليكم ... هـذا كله من عشـمي فيكم ... لكم محبتـي ... ولي لعنتي !